إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي (1999- 2014)

أ.د بن جديد عبد الحق
أستاذ التعليم العالي، جامعة عنابة

أ. باسط سميرة
أستاذة مساعدة، جامعة عنابة

الملخص:

عملت الجزائر على تفعيل دبلوماسيتها الأمنية مع مختلف الفواعل الإقليمية في الساحل الأفريقي، حيث أكدت الجزائر مرارا و في إطار دبلوماسيتها على ضرورة تنمية القارة الإفريقية للقضاء على أولى مسببات الإرهاب و هو المظالم الإقتصادية و الإجتماعية التي تشهدها القارة، كما عملت الجزائر على تأكيد مبدأ أفريقيا للأفريقيين، بمعنى تأكيد الحلول الأفريقية، و جعل أفريقيا تعنى بمشاكلها، و معالجتها بعيدا عن المضلات و الحلول الأجنبية،

الكلمات المفتاحية للدراسة : الأمن، الإرهاب، التنمية، الدبلوماسية الأمنية.

Summary:

Algeria worked on activating its security diplomacy with different regional actors in the African coast. As Algeria adapts diplomacy on the necessity of developing the African continent to district the first reason that lead for the growth of terrorism, just as Algeria worked hard on emphasizing the maxim of Africa for Africans and make Africa cares with its own problems, issues and treating it far away from foreign reactions.

مقدمة :

يعتبر الإرهاب ظاهرة دينامية خطيرة تهدد أمن الإنسان و إستقرار الدول و العالم على السواء، وقد عرفت هذه الظاهرة تطورا عبر الزمن، و إستفحلت في السنوات الأخيرة مستفيدة من التقدم العلمي و التكنولوجي، إنعكست على فاعلية أساليبها ووسائلها، و توسعت بذلك مجالات وجغرافية أهدافها، فأصبحت تأتي على الدول الغنية المتطورة و الفقيرة النامية منها، و إنسلخ الإرهاب بذلك عن الصفة المحلية أو الإقليمية إلى العالمية، حيث لم يعد مرتبطا بحضارة أو ثقافة أو دولة ما، بل أصبحت هذه الظاهرة تتجاوز كل الأوطان و الديانات و الهويات، وباتت تمثل تهديدا إستراتيجيا يستهدف أمن جميع الأمم. لقد كانت الجزائر من أولى الدول التي عانت من ويلات الظاهرة الإرهابية طيلة عقد من الزمن بل كانت السباقة لتحذير العالم منها، وقد تعددت أسباب الإرهاب في الجزائر (سياسية، إقتصادية، إجتماعية و ثقافية)، و كذا أبعاده بين المحلية الإقليمية و الدولية، وعليه سعت الجزائر إلى محاولة بلورة إستراتيجية شاملة و على جميع المستويات، و فيه أكدت الجزائر بداية على الحل الدبلوماسي للحد من سلبيات الظاهرة، خاصة في خضم الحراك الإقليمي و الدولي الآني و إفرازاته المتسارعة، و التي جعلت من الإرهاب الخطر الأول المتربص بالأمن الوطني الجزائري، و ستحاول هذه الورقة التطرق إلى إستراتيجية الجزائر في جانبها الدبلوماسي و على المستوى الإقليمي و الدولي لمكافحة الإرهابفي الفترة الممتدة بين 1999-2014 من خلال طرح الإشكالية التالية : ما هي الأسس و المبادىء الأساسية التي وظفتها الجزائر في إطار دبلوماسيتها الأمنية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي ؟

أولا :إستراتيجية الجزائر على المستوى الإقليمي :

لقد نجحت الجزائر إلى حد ما في كبح جماح الجماعات الإرهابية على المستوى المحلي، حيث لم يكن أمام الجماعات الإرهابية سوى نقل نشاطها خارج الحدود الجزائرية(فيندس، 2009، ص.02)، وليه سعت الجزائر في إطار دبلوماسيتها الأمنية التي كانت و لا تزال تتحرك وفق منطق المصلحة الوطنية و مبادىء القانون الدولي و السلام (امحند، ص.14) إلى التعريف بالظاهرة الإرهابية كظاهرة عالمية يتوجب لمكافحتها تظافر الجهود الدولية، و وفقا لذلك تحركت الجزائر و وظفت دبلوماسيتها على عدة مستويات :

أ – على المستوى العربي : بدأت الجزائر تتحرك إقليميا و على المستوى العربي قصد تطوير موقف الدول العربية تجاه الإرهاب، و قد نجحت الجزائر في تطوير ذلك لصالحها، و الذي توج بتوقيع إتفاقية حول التعاون العربي لمكافحة الإرهاب(الأخضر، 2011، ص.31)، تم المصادقة عليها خلال الدورة 14 لمجلس وزراء الداخلية العرب، و الموقع عليها بتاريخ 22 أفريل 1998، دخلت الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب حيز التنفيذ شهر ماي 1999، أهم ما تضمنته الإتفاقية نبذ العنف بمختلف أشكاله و صوره، كما دعت الدول التي تأوي عناصر إرهابية إلى الكف عن ممارسة أي نشاط دعائي

من شأنه أن يهدد أمن و سلامة الدول العربية، و تضمنت في شطرها القضائي تعزيز التعاون عبر التنسيق العربي – العربي، في المجال الأمني، عن طريق تعزيز إمكانيات التكوين و تبادل الخبرات والمعلوات الأمنية فيما بينها (الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب، 1999، ص.10).

لقد كانت الجزائر السباقة في التنديد بالتهديد الإرهابي و الدعوة لتكثيف التعاون العربي لمكافحة الظاهرة ليس هذا فقط بل دعت الدول العربية إلى إتخاذ خطوة مشتركة تجاه سياسات الدول الغربية ن التي تجعل من أراضيها ملجأ و مأوى للقيادات الإرهابية، و التي كان الشعب الجزائري المتضرر الأول جراء هذه السياسات (الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب، 1999، ص.10).

ب – على المستوى الإفريقي:لقد كان أول هجوم دبلوماسي للجزائر في أفريقيا من خلال تنظيمها لقمة منظمة الوحدة الأفريقية في جويلية 1999، و قد كان ذلك قصد إعادة الدور الريادي للجزائر في القارة من جهة، و من جهة أخرى محاولة بعث النشاط الدبلوماسي و إصلاح صورة الجزائر في الخارج (عبد النور، 2005، ص.82)، كما كانت الجزائر السباقة أيضا في الدعوة إلى إبرام إتفاقية ضد الإرهاب على المستوى الإفريقي، حيث أعدت مشروع إتفاقية لمكافحة الإرهاب، و لقيت الفكرة الترحيب من طرف اللجنة المركزية للوقاية و فض النزاعات على مستوى الوحدة الأفريقية (اتفاقية الوقاية ومكافحة الارهاب، ص.09)، صادق على المشروع مجلس وزراء العدل للدول الأفريقية بالإجماع، وحمل إسم " الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب " (عبد القادر، 2000، ص.09)، دخلت حيز التنفيذ خلال القمة الأفريقية المنعقدة بالجزائر يوم 14 جويلية 1999 (اتفاقية الوقاية ومكافحة الارهاب، ص.09)، وخلالها تم تبني مفهوم موحد للإرهاب حسب الإتفاقية كالتالي : "هو ذلك العنف من أشكال الجريمة الدولية الذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول، بسبب إختلاف أنظمة الحكم و الإجراءات القانونية عبر الحدود، ووجود التجارة غير الشرعية لتمويل نشاطاته " (kathrynsturman, 2002, P.105).

لقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية أكبر للمشاريع و المقترحات التي كانت تدعو إليها الجزائر، و هو ما أدى إلى تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إقليميا و حتى دوليا (امحند، ص.12)، و بموجب هذه التجربة و كذا إدراك الجزائر لأهمية التنمية في تحقيق الأمن، وكذا إدراكها أن الفقر و الجهل من الأسباب الرئيسية الداعمة و المنتجة للإرهاب، فقد دعت الجزائر إلى تفعيل التنمية في الدول الأفريقية خصوصا الساحل (احمد، 2010، ص.06)، وإستغلت الجزائر لذلك ترؤسها منظمة الوحدة الأفرقية، حيث قامت بإعداد خطة تنموية في أفريقيا وفقا للمعطيات الجديدة والسائدة، وجاءت بمبادرة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"، و رئيس جنوب أفريقيا " تابومبيكي " و الرئيس النيجيري مبادرة تنموية عرفت باسم " الألفية الجديدة لإنعاش أفريقيا "MAP(علي، 2002، ص.240)، ركزت هذه المبادرة على تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات الأفريقية بصفة مشتركة، وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والإتصالات وتعزيز الأمن فيما بينها (علاء 2005، ص.220)، كما بادر الرئيس السينغالي "عبد الله واد" بمخطط عرف باسم

"مخطط أوميغا "، OMEGA PLAN، أعلن عنها خلال المؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية، المنعقدة في ياوندي جانفي 2001، و ركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب تحديثها من أجل خلق تنمية شاملة و مستدامة في القارة، و التي من شأنها تسهيل عملية الإندماج في كل الأنشطة العالمية خاصة التجارية منها، و قد لاقت كلتا المبادرتين الترحيب من قبل الأفارقة ما أدى إلى دمجه وإعادة صياغتها في مبادرة واحدة تعبر عن موقف أفريقي موحد عرفت ب "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقاNEPAD "، من أهم أهدافها العمل على إيجاد طرق لدمج أفريقيا في الإقتصاد العالمي، كذلك تقليص الفارق بين أفريقيا و الدول المتقدمة، و تعهدت أفريقيا بتطبيق أو تكريس مبادىء الديمقراطية و الحكم الراشد، مقابل زيادة المساعدات و حجم الإستثمار من الدول المتقدمة (سليم، 2011، ص.06)، كما سعت الجزائر إلى مسح ديون القارة من خلال تمثيلها في مجموعة الثمانية و مساهمتها في إنشاء منظمة صحاري أفريقيا (احمد، 2010، ص.06).

و في مجال التنسيق الأمني الذي سعت الجزائر إلى تجسيده على الساحة الأفريقية فقد توجت مساعيها باعتراف و دعم كل الدول الأفريقية بالدور الريادي للجزائر في مكافحة الإرهاب، بإنشاء المركز الأفريقي للدراسات و البحث أكتوبر 2004، مقره الجزائر العاصمة، و يهدف هذا المركز إلى تنظيم ندوات و ملتقيات مع دول القارة الأفريقية و حتى خارجها، كالإتحاد الأوربي، من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول الظاهرة الإرهابية، ودعم القدرات و تحقيق تعاون إقليمي للحد منها، و هو ما يسهل للجزائر رصد الإرهاب على المستويين الإقليمي و الدولي (حسين، 2008، ص.13)، و بمقر المركز الإفريقي عقد الإتحاد الإفريقي إجتماع خبراء الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي يومي 15 و 16 ديسمبر 2010، لبحث مشروع قانون نموذجي أفريقي في مجال مكافحة الإرهاب، يهدف هذا القانون لترقية رد شامل ونسق و منسجم على المستوى الوطني و الإقليمي و القاري لمكافحة الإرهاب، و قد شدد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الأفريقية " عبد القادر مساهل " في كلمته : " إن وضع معايير و قواعد مكافحة الإرهاب يشكل أمرا ضروريا لدولة القانون، وشرطا أساسيا لتنظيم و تنسيق مختلف المؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب " و حسبه أيضا فإن القانون يهدف إلى : " وضع تحت تصرف الدول الأفريقية مشروع قانون نموذجي يكون بمثابة مرجع لتعزيز و تطوير و تثمين التعاون على المستوى الإقليمي، و تطبيق إلتزامات إزاء المعايير الموضوعة من قبل الإتحاد الأفريقي و المجموعة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب " (الجيش، 2011، ص.40)، و بالنسبة إلى الوزير المنتدب مساهل فإن وضع قانون نموذجي للدول الأفريقية هو شهادة على إرادة الأفارقة لتبني مرجع قانون يحمل طموح و آفاق مشتركة، و هو ما يشجع على مزيد من التعاون بينها في مجال مكافحة ارهاب (الجيش، 2011، ص.40).

لقد أكدت الجزائر دائما و لازالت على إستقلالية المنطقة و سيادتها في إتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن تحقيق أمنها بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي، و هو ما عبر عنه رئيس أركان الجيش الوطني الفريق " قايد صالح " في زيارته لمالي في إطار المشاورات بين دول الميدان في الفترة مابين 20و 22 نوفمبر

2011 قائلا : " إسمحوا لي أن أعلن لكم بكل إرتياح بأن الموقف الصارم الذي تم إعتماده للتكفل بانشغالاتنا الأمنية و تهيئة الظروف الملائمة لتدعيم جهود التنمية بالمنطقة بعيدا عن كل أشكال التدخل الأجنبي مهما كانت أسبابه و مبرراته قد أفضى إلى إقناع المجتمع الدولي بتقبل فكرة تولي دول المنطقة بمفردها مهمة مكافحة الإرهاب برؤية مشتركة " (الجيش، 2011، ص.20).

لقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة 2012-2014، نظرا لما شهدته و تشهده المنطقة العربية و كذا منطقة الساحل الأفريقي من تأزم في الوضع الأمني (محمد،2013)، فمع بداية الثورات العربية (ليبيا خاصة) من جهة، و الإنقلاب العسكري في مالي مارس 2012، و ما لهما من تداعيات سلبية على الأمن الجزائري، حيث نشطت و بصورة أكبر الجماعات المسلحة مستفيدة من الإنفلات الأمني في المنطقة (اميرة، 2013، ص.20)، ومن جهة أخرى، و كما صرح وزير الداخلية الجزائري " دحو ولد قابيلية " بوجود مخطط أجنبي يهدف إلى الإستحواذ على ثروات منطقة الساحل، و هو ما يعكسه التنافس الواضح بين القوى الكبرى خاصة أمريكا و فرنسا، حيث تتخذ كل منهما الإرهاب و سبل مقاومته سبيلا للتدخل في المنطقة (ميلود، 2010، ص.02)، و هو الأمر الذي ترفضه الجزائر و بصورة قطعية، حيث ترى أنه من شأن التدخل الأجنبي في المنطقة أن يزيد من زعزعة الإستقرار و تفجير الأوضاع (يحي، 2012، ص.08). و عموما فإن الدبلوماسية الجزائرية تتحرك في الفضاء الأفريقي وفقا للمعايير القانونية التالية :

- توظف الجزائر دائما دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، و هو ما يعكسه تحركها في حالات الإستقرار و اللإستقرار مع دول الجوار.

- تحبذ الجزائر لمواجهة التحديات أو المشاكل المطروحة التحرك جماعيا في إطار المجموعة الأفريقية، و هو برأيها الحل الأكثر كفاءة و الأقوى فاعلية (قوي، 2012، ص.11).

وترى الجزائر أن التدخل الأجنبي الذي تدعو إليه الدول الغربية سيؤدي إلى محاصرة عسكرية للمقاتلين أو المتشددين الذين سيرغمون تحت الضغط العسكري على هجر مواقعهم في صحراء مالي والعودة إلى الجزائر و التصعيد من وتيرة ضغطها المتواصل على الأمن الجزائري، ومن أجل ذلك سعت الجزائر للحيلولة دون التدخل من جهة، و كذا للحد من المطالب الإنفصالية التي تنادي بها بعض الجماعات في شمال مالي من جهة أخرى، حيث لا تزال الجزائر متمسكة وتصر على تغليب الحلول السياسية و الدبلوماسية لتجاوز الأزمة في باماكو و مشكلة شمال أفريقيا، مع إمكانية النظر في السبل الأخرى الكفيلة بتحجيم القاعدة في المنطقة عندما تسمح الظروف بذلك (عبد الله، 2012، ص.ص 06.08).

هكذا تحركت الجزائر في محيطها الأفريقي، حيث حرصت على تغليب الخيار الدبلوماسي وإستبعاد الخيار العسكري لدرء مشاكل القارة بما فيها مشكلة الإرهاب (محمد،2013).

ج–على المستوى المغاربي :لقد أدركت الجزائر التحديات المشتركة مغاربيا ، و هو ما أوجب ضرورة بلورة إستراتيجية موحدة بين بلدان المغرب العربي جسده إجتماع بالمملكة المغربية يوم 21 أفريل 2013، تطرق فيه وزراء داخلية المغرب العربي للتهديدات الأمنية التي من شأنها زعزعة استقرار المنطقة (نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة، 2013)، و في مجال مكافحة الإرهاب تم الاتفاق على :

- التأكيد على تكاتف الجهود منأجل مكافحة الإرهاب و هو ما يستدعي التنسيق الجماعي والمستمر، بحكم علاقات الجوار و الإنتماء من جهة و التحديات المشتركة من جهة أخرى
- تكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات و الخبرات.
- العمل على تطوير مقاربة يكون أساسها التنمية بالتنسيق مع الشركاء الإستراتيجيين.
- دعم و إرساء أسس شراكة بين الدول المغاربية ودول منطقة الساحل الأفريقي و الصحراء.
- العمل على قطع التمويل للجماعات الإرهابية سواء التمويل المباشر أو عنطريق دفع الفدية.

كما تم الإتفاق على تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ ومتابعة توصيات وقرارات هذا الإجتماع، يجتمع أعضاؤها كل ثلاثة أشهر كلما دعت الضرورة لذلك (نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة، 2013).

وقد تم تعزيز هذا التوجه بعقد إجتماع مجلس وزراء خارجية الدول المغاربية في الرباط يوم 05 ماي 2013، تم فيه تبني إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب و التصدي لحالة اللأمن التي تعرفها المنطقة، خاصة في ظل تنامي الحركات المتطرفة في منطقة الساحل خصوصا شمال مالي، حيث تم التأكيد في هذه المبادرة على الحلول السلمية من خلال دعم عملية التحول الديمقراطي لإعادة بناء دولة مالي (عبد الجبار، 2013، ص.04).

د – على مستوى الفضاء المتوسطي :لقد لعبت الجزائر دائما و باستمرار دورا فعالا لتنشيط الشراكة الأورومتوسطية، وذلك لإدراكها الأهمية التي تكتسيها هذه الشراكة، و من جهته يدرك الإتحاد الأوربي أن أمنه و إستقراره لا يمكن أن يكون بمعزل عن جيرانه في الجنوب(الجيش، 2002، ص.10).

و في مجال مكافحة الإرهاب فقد وقعت الجزائر مع نظيرها الإتحاد الأوربي إتفاق الشراكة، وتعتبر مسألة الإرهاب بين الطرفين بعدا جديدا لم يؤخذ بعين الإعتبار من قبل(الجيش، 2002، ص.10) حيث تردد الإتحاد الأوربي في الإعتراف بالطابع العابر للأوطان الذي يميز الظاهرة الإرهابية، وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر ليتجسد هذا الإعتراف ضمن إتفاق شراكة خصوصا في البند المعنون ب :" العدالة و الشؤون الداخلية "، و الذي يقر ضمنيا بشرعية محاربة الجزائر للإرهاب (الجيش، 2004، ص.19)، و بحضور رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " تم توقيع إتفاق الشراكة بتاريخ 19 ديسمبر2001 ببروكسل، دخل الإتفاق حيز التنفيذ سنة 2002(العلاقات الجزائرية الأوروبية،

ص.10)، و تعتبر الشراكة بمثابة إرادة شاملة و مشتركة لتأمين الجهة الجنوبية لأوربا، و كذا إستقرار وتنمية دول جنوب المتوسط، على نحو يسمح لها ببلوغ الديمقراطية و الرفاه بشكل دائم.

ثانيا :إستراتيجية الجزائر على المستوى الدولي :

لطالما حذرت الجزائر من الإرهاب كظاهرة تهدد أمن و إستقرار الأفراد و المجتمع، و كذا الأمن والسلم الدوليين، و طيلة العشرية السوداء حاولت الجزائر جاهدة إيجاد حلول دولية للظاهرة، لكن ما من آذان صاغية، وجاءت أحداث 11سبتمبر2001، لتؤكد حقيقة ما كانت تحذر منه الجزائر، و هو ما أدى إلى إعطاء مصداقية أكثر لمقاربتها و رؤاها الإستراتيجية، و في خطاب لرئيس الجمهورية دعا رؤساء الدول و الحكومات خلال المؤتمر العالمي لقمة الأمم المتحدة عام 2005 إلى ضرورة تبني إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب حيث قال : " المجموعة الدولية مدعوة أكثر من أي وقت مضى لأن تتصدى لآفة الإرهاب عبر إستراتيجية مكافحة شاملة متضامنة و فعالة "، كما أكد على دور الأمم المتحدة قائلا : "...و تبقى الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى باستعمال المواتي من الوسائل القانونية متابعة مقترفيها، و من يقف وراءها و تجفيف مصادر تمويلها و القضاء على شبكات دعمها اللوجستيكي، و قنوات الدعاية المدافعة عنها و المجمدة لها (الجيش، 2008، ص.21).

كما سعت الجزائر في إطار دبلوماسيتها إلى إقناع المجتمع الدولي بقمع تمويل الأعمال الإرهابية وتجريم دفع الفدية (الأخضر، 2011، ص.28)، و في إطار مسعاها لإقناع المجتمع الدولي لإبراز مدى خطورة هذه الظاهرة على الأمن الدولي، فقد كللت مجهوداتها بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية ديسمبر 2009، و التي تعتبر مكملة للائحة رقم 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب و مكافحته، و اللائحة رقم 1267 المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية (الجيش، 2010، ص.ص.50.51)، و بمناسبة الإجتماع الثاني لمنظمة الأمم المتحدة حول الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بنيويورك في الفترة الممتدة من 7-9 ديسمبر 2010، حذرت الجزائر على لسان ممثلها " كمال رزاق بارا " من التهديد الخطير للأمن الدولي بسبب ظاهرة إحتجاز الرهائن و دفع الفدية، ودعى إلى إتخاذ إجراءات لإجبار الدول على إحترام إلتزاماتها، كما دعى المجتمع الدولي إلى التكفل من جديد بهذا المشكل من خلال تعزيز كافة الإجراءات التي تم إتخاذها مضيفا إلى أن "وضع قواعد جديدة و ترتيبات تنبيه إزاء الدول التي لا تحترم إلتزاماتها يصبح حاسما، الأمر الذي يتطلب إلتزاما أقوى من قبل الدول و كذا إسهامها أكبر في منظومة الأمم المتحدة" (الجيش، 2010، ص.ص.50.51)، وقد إستطاعت الجزائر في هذا المحفل إستصدار النص القانوني لقرار مجلس الأمن رقم 1904، و الذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن، و هو يشكل إنتصارا دبلوماسيا للجزائر في إطار إستراتيجيتها لمحاربة كل أشكال تمويل الجماعات الإرهابية (الجيش، 2011، ص.21).

خاتمة:

و كخلاصة، فإن الجزائر تتحرك دبلوماسيا لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي و الدولي وفق مبادىء ثابتة لعل أهمها المصلحة الوطنية،إحترام مبادىء القانون الدولي التي تنبذ كل أشكال التدخل اتللحد من الإرهاب و تداعياته، وكذا إرساء قواعد السلام من خلال تفعيل مجريات التنمية الشاملة ، وقد كانت أولى الجهود الدبلوماسية للجزائر على المستوى الإقليمي و الدولي، هو سعيها لمحاولة إقناع العالم بضرورة إيجاد تعريف موحد للإرهاب لتحديد العدو المشترك و بلورة إستراتيجية شاملة، و تعزيز وحدة الصف لمكافحة مثل هذه الظاهرة السلبية، و لأن الجزائر تدرك أنه من بين الأسباب الرئيسية لتنامي الإرهاب هو غياب التنمية بالمعنى الشامل خاصة في منطقة الساحل الأفريقي الذي يمثل العمق الإستراتجي للجزائر و البطن الرخو لأمنها الوطني، فقد سعت إلى دعم أو دفع عجلة التنمية في المنطقة من خلال توفير شروط التنمية المستدامة و العدالة و إحترام حقوق الإنسان.

ولتأكيد على مشاركة أكثر إنصافا للعالم النامي، كما حثت الدول الكبرى على ضرورة مساعدة دول القارة الأفريقية لتحقيق التنمية و تخفيض مديونيتها من خلال عدة مبادرات، أما دوليا فقد نجحت الجزائر في إستصدار لائحة دولية تجرم دفع الفدية التي تعتبر من أهم ما يمول العمل الإرهابي وينمي من نشاطاته، حيث صادق مجلس الأمن يوم 27 جانفي 2014 على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الإختطافات من أجل دفع الفدية للجماعات الإرهابية، و دعى المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الإعتبار، و هو ما يمثل إنتصارا دبلوماسيا للجزائر، و في المقابل فإن جهود الجزائر الدبلوماسية تقوضها تضارب المصالح الأجنبية أو الدول الكبرى في المنطقة، و التي تسعى إلى فرض سياسات و شروط بهدف الحفاظ على الوضع القائم، و تحول دون أي تقدم أو تطور في المنطقة، و من جهة أخرى فإن تأخر الجزائر الدائم في إدراك مجريات الأحداث جعلها لا تتدخل و لا تفعل من مجهوداتها إلا عندما تستشعر وجود خطر حقيقي يهدد أمنها الوطني، و هو ما يوفر فرصا أكبر للقوى الأجنبية لتغطية الفراغ الأمني لتزيد بذلك من تموقعها أكثر في المنطقة، ما ينعكس سلبا على دبلوماسية الجزائر إذا ما أرادت التحرك.

المراجع:

(1)-فيندس بن بلة، " أي موقع للجزائر في الترتيبات الأمنية بالساحل في سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي ؟ "،الشعب، ع.15050، ديسمبر 2009، ص.02.

(2)- أمحند برقوق، " التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري " نقلا عن :

p.14www.Berkouk-Mhand-yolasit.com

(3)- الأخضر عمر الدهيمي، " مفهوم الإرهاب بين الواقع الأمني و العوامل السياسية "، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ديسمبر 2011، ص.31.

(4)- " الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تدخل حيز التطبيق "، الجيش، ع(413)، (جوان 1999)، ص.10.

(5)-المكان نفسه.

(6)- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005)، ص.82.

(7)- " المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية حول إتفاقية الوقاية و مكافحة الإرهاب "، مرجع سابق، ص 09.

(8)-رزيقالمخادمي عبد القادر، منظمة الوحدة الإفريقية : التحدي و الأمل (الجزائر : موفم للنشر، 2000)،ص. 09.

(9)- " المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية حول إتفاقية الوقاية و مكافحة الإرهاب "، مرجع سابق، ص 09.

(10)-kathrynsturman, « the AU plan terorrismjoiningthe global war on leading in algeriabattle »,africansecurity review,11(4),2002, 105

(11)- برقوق، " التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري "، مرجع سابق، ص.12.

(12)- أحمد دبيلي، " التنمية لن تكون في غياب الأمن " الشعب، ع. 15390،(05 أكتوبر 2010)،ص. 06.

(13)- عمرو علي، " المبادرة الجديدة للتنمية الأفريقية "، السياسة الدولية، ع. 149 (أفريل 2002) ص. 240.

(14)- علاء جمعة، " قمة النيباد مبادرة بعد ثلاث سنوات " السياسة الدولية، ع. 159 (ماي 2005) ص. 220.

(15)-العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير غيرمنشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010- 2011)،ص. 06.

(16)- دبيلي، مرجع سابق، ص. 06.

(17)- حسين بوجمعة، " بموازاة الإعلان عن إنشاء قوات إفريقية من الدرك في داكار،مؤتمر دولي في الجزائر حول الإرهاب و التهريب في القارة السمراء " ، العرب ، 05 أفريل 2008، ص.13.

(18)-"وضع خطة أفريقية جديدة لمكافحة الإرهاب "، الجيش، ع. 570(جانفي 2011)، ص. 40.

(19)-المرجع السابق، ص. 41.

(20)- " رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بمالي في إطار المشاورات بين دول الميدان من أجل مكافحة فعالة و منسقة للإرهاب و الجريمة المنظمة " ، الجبش،ع. 581(ديسمبر 2011)، ص. 20.

(21)- محمد بن عائشة، " أزمات الساحل و الهندسة الدبلوماسية الجزائرية " نقلا عن الموقع :

في : 28 .http//www.djazair news.info/index.phpviewarticle.tmple=component.id=65427 فيفري 2013.

(22)- أميرة محمد عبد الحليم، " مالي ساحة جديدة للحرب على الإرهاب " الأهرام الإستراتيجي، ع.218 (فيفري 2013)، ص. 20.

(23)- ميلود آيت ميموني، " بين المغرب و الجزائر : التراشق بالأرقام فصل في معركة الساحل الصحراوي "، العرب الأسبوعي، 19-06-210، ص. 02.

(24)-يحي زبير، " الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب و مكافحة الإرهاب "، مركز الجزيرة للدراسات، (28 نوفمبر 2012)، ص. 08.

(25)-بوحنية قوي، " الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل "، مركز الجزيرة للدراسات، (جويلية 2012)، ص.11.

(26)-عبد الله مادوباه، " آفاق الوضع الأمني و السياسي في شمال مالي "، مركز الجزيرة للدراسات، (أوت 2012) ص. ص 6-8.

(27)- بن عائشة، مرجع سابق.

(28)- المؤتمر المغاربي الدولي حول : التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة : الرهانات و التحديات "، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، يومي : 27-28 فيفري 2013.

(29)- بيان الرباط : " نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة "، إجتماع داخلية دول إتحاد المغرب العربي يوم 21 أفريل 2013، نقلا عن الموقع :

.http//www.maghrebe arabe.com/admin-files-09-c3/A9 claration 20 UMA.doc

في (24 – 04-2014).

(30)- المكان نفسه.

(31)- عبد الجبار تونسي، " الجزائر تشدد على التعاون الأمني بين الدول المغاربية " ، الأيام، ع. 2301، 18 ماي 2013، ص. 04.

(32)- " العلاقات الجزائرية الأوربية...إتفاق جزائري أورو-متوسطي "، الجيش، ع. 453(فيفري 2002)، ص. 10.

(33)-المكان نفسه.

(34)- " الخيارا ت الإستراتيجية للجزائر من خلال إدراك أمنها في المتوسط "، الجيش، ع. 490 (ماي 2004)، ص. 19.

(35)- " العلاقات الجزائرية الأوربية... إتفاق جزائري أورو-متوسطي " ، مرجع سابق، ص. 10.

(36)- " الخيارات الإستراتيجية للجزائر من خلال إدراك أمنها في المتوسط "، مرجع سابق، ص. 10.

(37)-" التعاون الدولي ضد الإرهاب : تثمين التجربة "، الجيش، ع. 543(أكتوبر 2008)، ص. 21.

(38)-الدهيمي، مرجع سابق، ص. 28.

(39)- " الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، منظمة الأمم المتحدة : الجزائر ترافع على تجريم دفع الفدية "، الجيش، ع. 567 (أكتوبر 2010)، ص. ص 50،51.

(40)-المكان نفسه.

(41)- " إلتزام الجزائر الدائم "، الجيش، ع. 579 (أكتوبر 2011)، ص. 21.